

ثم ذهب يقوم فقال سم فلما كان من آخر صلاة ثم الان
فصليا فقال له سلمان ان لزوجه عليك حقا ولاهلك عليك
حقا فاعط كل ذي حق حقه ويروي حقا فانه النبي عليه السلام
فذكر ذلك له فقال له صدق سلمان فقد جوز له النبي عليه السلام
ما امر به سلمان من الفطر وجعله افقه منه بقوله صدق
سلمان ولم يامر بالقضاء قلت لاجته لهم فيه فانه افطار
كان لعسم سلمان عليه ولغدر الضيافة وقد امر بالقضاء
في غير من الاحاديث وعن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله
قال صنع رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فاكله
النبي عليه السلام واصحابه فلما اتم بالطعام تنحنى احد
فقال له عليه السلام ما لك فقال اني صائم فقال عليه السلام
تكلف لك اخوك وصنع ثم تقول اني صائم كل وصم يوما
مكانه وعينه الدارقطني فقال له ابو سعيد الخدري ذكر
الحديث القرطبي في شرح الموطا ورواه الدارقطني فان قيل
روى ام سلمة ان النبي عليه السلام كان يصبح صائما ويؤ
يريد الصوم فيقول عندكم شيء قالت فنقول لعله يصبح
صائما فيقول بلبي ولكن لا بأس ان افطر ما لم يكن نذرا او قضا
من رمضان رواه الدارقطني وفيه محمد بن عبد الله العزقي
ولا يحتج به وما روى عنه عليه السلام انه قال الصائم المتعمد
اسير نفسه او امين نفسه ان شاء صام وان شاء افطر قيل
له قال القرطبي لا يصح هذا الحديث وقال ابو عيسى الترمذي
في اسانيد مقال وكذا ما اخرجه ابو احمد من حديث جعفر بن
الزبير عن القاسم عن ابي امامة عن النبي عليه السلام انه
قال من صام تطوعا فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار
وجعفر بن الزبير يروى وكان رجلا صالحا ذكر القرطبي في
شرح الموطا ولو ثبت كان

شرح الموطا ولو ثبت كان سانا الوقت صحة الشروع في
لانه لا يصح شروعه بعد نصف النهار او ان شاء افطر
فقصي كما جاء في غير من المجلي عن سعيد بن المسيب قال خرج
عمر بن الخطاب يوما على اصحابه فقال اني اصبح صائما فمرت
في جارية في وقت عليها فارتون فقال علي اصبت حلالا او
تقصي يوما مكانه كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر ان
احسنهم فتيا وفيه عن ابن عباس انه كان يامر بقضاء يوم
مكانه ولان اخبارنا مثبتة واخبارهم نافية او ساكتة عن
القضاء والمثبت والى من النافي والساكت ولان ما قلنا احتياط
في دين لفته وطاعته فكان اولي وافطار عليه السلام محمول على
العذر لانه لا عدم شهوة بطنه على طاعة ربه تنبيه قيل
الشروع ملزم في عبادات سبع الصلاة والصوم والاعتكاف في
الحج والعمرة والايام وطواف التطوع بخلاف الوضوء والصلوة
والوقف والسفر للمجاهد وبناء المساجد والقنطرة والسجود
الطواف على الخلف وفي المبسوط وهذه المسئلة يثبت على اصل
وهو ان بعد الشروع لا يباح له الافطار بغير عذر عندنا فيكون
بالافطار جائزا فيلزمه القضاء وعند الشافعي من غير عذر
فلا يكون جائزا في الافطار فلا يلزمه القضاء ولا خلاف انه يباح
له الافطار بعذر واختلفت الروايات في الضيافة فروى هشام
عن محمد انه يبيح الفطر وروى الحسن عن الاحنف انه عذر
وموالاظهر ويحب القضاء في الافطار بعذر كما هو في غير عذر
وكان الافطار يصنعه او يغير صنعه كالصائمة تطوعا اذا
حاضت عليها بالقضاء في اصح الروايتين وكذا لو اتمح التطوع
بالقائم ثم راح الماء فعليه القضاء لانه قد تعذر الاداء بعد
صحة الشروع وفي الفتاوى دعي الى طعام وموطا ثم في الغل

من الصوم
في غير ما

القدر
الافطار بالاصح
كما في